

علاقة المصادر المكتوبة بالروايات الشفوية في القرون الثلاثة الأولى من التاريخ الهجري

حسين عزيزي^١، سيد اصغر محمود آبادي^٢، اصغر منتظر القائم^٣، علي اكبر كجباف^٤

تاريخ الوصول: ١٤٣٠/٤/٨

تاريخ القبول: ١٤٣٠/٧/٢٠

كانت الرواية الشفوية والطريقة الإسنادية هي الصورة الغالبة على كثير من كتب الحديث والفقه والنصوص الرجالية والتفسيرية وحتى المصادر التاريخية والأدبية التي دوت في القرون الأولى من التاريخ الإسلامي. سيطرة هذا الأسلوب على رواية الحديث إلى جانب الاعتقاد الذي كان سائداً بأن العرب كانوا يمتلكون ذاكرات قوية تغنيهم عن كتابة ما يتلقون من تعاليم لفترة طويلة، جعل بعض الكتاب يعتقد بأن المصادر لهذه الكتب كانت شفوية تماماً. وما نرمي إليه في هذا المقال هو التعرف على مصادر كتابة الحديث والتاريخ الروائي معتمدين على شواهد تثبت استخدام الكتابة في عصر النبوة وشيوعها الواسع في عصر الصحابة والتابعين، كما أوضحنا دور الكتابة التاريخي في تسجيل وتدوين التراث العلمي والديني للمسلمين. ثم بينا ما أحدثته الذاكرة العربية المزعومة من إهمات ومشاكل في التراث العلمي للقرون الإسلامية الأولى، وأوضحنا الجوانب المختلفة للنظرية القائلة بأن معظم الروايات والأحاديث وصلت إلى جامعي الأحاديث وكتاب التاريخ عبر الكتابة المستمرة للأساتذة والطلاب، إذاً هناك علاقة وتعامل بين الروايات الشفوية في القرون الأولى والمصادر المكتوبة.

الكلمات الرئيسية: الروايات الشفاهية، الروايات المكتوبة، الكتابة، كتابة الحديث، كتابة التاريخ

١. طالب دكتوراه في قسم التاريخ؛ جامعة أصفهان H.Azizi@litr.ui.ac.ir

٢. أستاذ مشارك في قسم التاريخ؛ جامعة أصفهان A.Mahmoudabd@litr.ui.ac.ir

٣. أستاذ مشارك في قسم التاريخ؛ جامعة أصفهان M0ntazer@litr.ui.ac.ir

٤. الأستاذ المساعد قسم التاريخ في جامعة أصفهان kajbaf@litr.ui.ac.ir

المدخل

كانت الروايات الشفوية أو الإسنادية في مستهل الأدب الإسلامي أول ظاهرة بعد القرآن أقرها النبي واعتنى بها الصحابة (السمعي، ١٤٠٩: ص ١١؛ الأحدي، ١٩٩٨م: ج ١، ص ٣٨). ولكن هذه الظاهرة لم تتحقق بسهولة ولم تخلُ من مصاعب في طريقها، على سبيل المثال إن أبا هريرة كان أول من أتم بالتدليس في الإسناد وعدم رعاية الترتيب في ذكر الرواة^١ (عزيري، ١٣٨٠ش: ج ٢، ص ٩٢٩-٩٣٠) وكان ابن شهاب الزهري في الربع الأول من القرن الأول يَحْتُّ بعض المحدثين بعبارات موجزة على رعاية الإسناد في رواية الأحاديث. (الرازي، ١٣٧٣هـ: ج ١ ص ١٢٠).

وقد فشلت الطريقة الإسنادية بسرعة في نصوص العلوم النقلية كالسير والمغازي والتاريخ العام وتراجم الرجال وعلم التفسير. وعلى هذا الأساس يرى علماء الحديث أن طريقة "الوَجَادَة" أي استنساخ الكتاب أو بعضاً منه من دون قراءة المؤلف أو إملائه أو إجازته من المراتب المتدنية لرواية الحديث بل لا يعتبرون الروايات المنقولة بهذا الشكل^٢. (القاسمي، ١٤٢٢هـ: ص ٢١٤). وبهذا يتضح لنا لماذا كان المحدثون يوصون بعدم رواية الحديث عن «الصُحُفِي» وهو الذي ينقل عن الكتاب دون أن يسمع عن المؤلف مباشرة (ابن حنبل، ١٤٠٨هـ: ج ١ ص ٣٦٤؛ الذهبي، ١٤٠٧هـ: ج ١ ص ٢١٦). على سبيل المثال نذكر الانتقادات التي وردت على حسن بن محبوب الذي نقل عن كتاب أبو حمزة الثمالي (ف. حدود ١٥٠٠ ق) وجادةً ومن دون ذكر واسطة. (الطوسي، ١٤٠٤هـ: ج ٢ ص ٧٩٧؛ النجاشي، ١٤١٦هـ: ص ٨٢)

نستنتج من هذه الطريقة التي بإمكاننا أن نسميها الطريقة الروائية نتيجتين على أقل تقدير: الأولى نظمٌ من صحة النص في انتسابه إلى المؤلف. الثانية: نظمٌ من عدم

تحرif النص أو حذف شيء منه أو إضافة شيء إليه من قبل من ليست لهم أهلية في الزمن الذي يفصل بين الكتابة والرواية. وإضافة إلى هذا كله إن سيطرة «الرواية الشفوية» التقليدية على مطلق العلوم النقلية واستخدام أفعالٍ مثل: «قال، حَدَّثَنِي، حدثت، أخبرني ورويت» في الأخبار التفسيرية، والفقهية، والتاريخية، وتراجم الرجال وحتى النصوص الأدبية، وما كان للمحدثين من دور في جمع الروايات الفقهية، والتاريخية، والتفسيرية، أي كل هذا كان سنداً قوياً للنظرية القائلة بأن الحديث كان مصدرًا لعلوم التفسير والتاريخ والأدب (أمين، ١٩٧٥م: ص ١٥٦؛ نفس المصدر، ١٩٣٣م: ج ٢ ص ٣٦٢، ٣٣٨؛ سوازه، ١٣٦٦ش: ص ٣٢-٣٧؛ روزنتال، ١٣٦٨ش: ج ١ ص ٨١، ٨٦).

وهذه الوحدة في أسلوب رواية الحديث جعلت هذه الروايات في مستوى واحد من منظر علم الرجال ووضعها العلماء على سندان الاختبار في مصادر علم الرجال. (أمين، ١٩٣٣م: ج ٢ ص ٣٣٩؛ ابن فرحان، ١٤١٨هـ: ص ٤٦-٦٦) الفرق الوحيد الذي يتصوره علماء الرجال بين الأخبار التاريخية وغير التاريخية، أنهم يفرقون بين الأخبار الشرعية «الفقهية والقانونية» وبين غير الشرعية «الأخلاقية أو التاريخية» من حيث صلاحية الكتابة والنقل أو عدم صلاحية ذلك، بعبارة أخرى، إن علماء الرجال ربما لا يعتنون بالروايات «الفقهية والقانونية» لراوٍ أو حتى لا يأخذون بها في الحكم على العلماء المتقدمين، ومع ذلك ينقلون رواياته التي تحمل مضامين أخلاقية، ويعبرون عن ذلك بـ (يكتب حديثه للإعتبار). وبعد كل هذا يؤكدون أن رواية الراوي الكذاب لا تستأهل الكتابة أبداً (الرازي، المصدر نفسه، ج ١ ص ٣٧؛ الخطيب، ١٤٠٥هـ: ص ١٦٢، ١٨٤).

والملاحظة الأخرى التي يجب أن نشير إليها أن طريقة طرح المسألة في حقل الفقه والقانون وضرورة إقامة الدليل والحجة في الإجتهد والعمل، جعل بعض المحدثين يشددون على صحة الإسناد ويتجنبون من «الإسناد الجمعي»، أي إدغام نصوص عدة إسنادات في الخبر الواحد. ولكن الإهتمام بالإنسجام في التأريخ، والتراجم، والسير، وضرورة الإهتمام بالأمانة في الإسناد، وأيضاً ضرورة ذكر البيئة والشاهد في مجال الحكم والإجتنا من التطويل الزائد، حدا ببعض المحدثين الذين يجلسون على مساند كتابة التاريخ كمؤرخين أن يهتموا اهتماماً بالغاً بالشهرة التأريخية ويستعملوا كثيراً من أفعال مثل «قالوا»، وفي الحالات غير المشهورة يسندون كل خبر إلى قائله^٣.

والآن السؤال الأساسي هو: هل الصورة الشفوية لهذه الروايات تحكي عن الصورة الشفوية لها في الواقع أو أن أكثرها على أقل تقدير قد نقل عن مصادر مكتوبة ومدونة؟ هناك نظريتان؛ نظرية ترى أن جميع المصادر أو القسم الأعظم منها في القرنين الأول والثاني مصادر شفوية، وأصحاب النظرية الثانية يعتقدون بوجود الكتابة والتدوين في ذلك الأوان.

١- نظرية المصادر الشفوية

الظاهر أن الصورة الشفوية للروايات دعت بعض المستشرقين أمثال؛ غلدزيهر Goldzeher، جان سواجه Jean savaged، بروكلمان Brockelmann، روزنتال Rozental، بلاتشير Blucher، ادوارد براون Edward Granville أن يعتقدوا بأن مصادر التراث الإسلامي المكتوب من حديث وتأريخ كان جميعها أو أكثرها شفوية تماماً ولم تستند إلى أي أثر مكتوب^٤. (براون، ١٣٣٣ش: ص ٣٩٢ ؛ سوازه، نفس

المصدر، صص ٢٨-٣٨؛ بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج ٢ ص ١٥٤؛ سزكين، ١٤١٢هـ: ج ١، الجزء الثاني ص ٥؛ الدوري، ٢٠٠٠م: ص ٥٨).

وإن يسلم روزنتال مستنداً إلى بحوث هوروتيز بوجود علم الكتابة في القرنين الأول والثاني، ولكنه من دون أن يشير إلى الروايات التي منعت الكتابة في القرن الأول، ومن دون أن يفهم أسلوب المحدثين والمؤرخين المقلدين لهم في كتابة التأريخ بشكل صحيح، وكذلك من دون أن ينتبه إلى مدلول الكلمات المستخدمة في سلسلة إسناد الروايات مثل: (قال، حدثني، حدثنا، أخبرت، روي، أنبأني، عن فلان) يستنتج نتيجتين؛ الأولى: أن الاحتفاظ بالتراث الديني في السنين الأولى من التأريخ الإسلامي كان خلافاً للشرع وغير مرغوب فيه. الثانية: أن جميع المصادر المدونة قد انمحت من الوجود والمؤلفات الأولى في التأريخ الإسلامي كانت تعتمد على مصادر غير مكتوبة. نذكر منها على سبيل المثال؛ كتب ابن إسحاق وموسى بن عقبة التي ماكان لها وجود حتى في زمن اليعقوبي الذي نقل روايات كتبها عن طريق بن هشام و الواقدي. ثم يذكر احتمالات لضياح هذه الكتب، منها: نهبها في فترة التحركات السياسية للعباسيين، خاصه وأنها كانت تحمل مضامين تاريخية مدمرة. كما أن ضياح هذه الكتب كان سبباً في ضياح المخطوطات المهمة الأولى^٥. (روزنتال، المصدر، ج ١ ص ٨٤ وص ١٥٤) و يرى عبدالعزيز الدوري أن ألفاظ مثل «حدثني وقال لي» تدل على الروايات الشفوية، وكلمة مثل (روي) تدل على الروايات المكتوبة ومدلول كلمة (قال) شفوية ومكتوبة (الدوري، عبدالعزيز، المصدر، ص ٥٨). ذهب الدوري إلى هذا الرأي لعدم انتباهه إلى طريقة المحدثين في الرواية من النصوص المكتوبة وما تحمل المصطلحات الفنية من معانٍ

٢-١- الصراعات الأولى حول الكتابة والتدوين

مما لاشك فيه أن كتابة العلم أو عدم كتابته، خاصة كتابة الحديث كان موضوعاً قد بحث فيه كثير من من الرواة الأوائل والمحدثين الذين كانوا يروون أحاديث الرسول (ص) وسيرته^٥. ويبدو أن هذه الأبحاث والتفسير التي كانت تستنتج من بعض الروايات، كان لها دور في إعراض الرواة عن الكتابة. يقول النووي (م ٦٧٦هـ) نقلاً عن القاضي عياض السبتي (٥٧٥هـ): "حدث بين أوائل الصحابة والتابعين خلافٌ حول كتابة العلم فبعضهم استهجنها وحكم بكراهيتها^٦ وذهب أكثرهم إلى جوازها وزاولوا الكتابة بانفسهم، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال الخلاف". (النووي، ٥١٤٠٧: ج ١ ص ٢٤٤؛ ج ١٨ ص ١٢٩-١٣٠) وأيضاً نرى بعض الملاحظات الأساسية في التقرير الذي قدّمه الذهبي: الأولى؛ أن هذا الإجماع كان في العقد الأخير من النصف الأول للقرن الثاني أي سنة ١٤٣هـ، شرع العلماء بتدوين العلم في تلك الفترة الزمنية؛ الثانية: كان العلماء قبل ذلك إما يروون الأحاديث عن حفظ أو عن دفاتر ومذكرات صحيحة وغير منظمة؛ الثالثة: أن ما اتفق عليه في منتصف القرن الثاني هو التدوين والتصنيف لا الكتابة وتقييد العلم^٧. التدوين هو الجمع في مجموعة كالدفتر ومعنى التصنيف تنظيم الكتابات وتبويبها وأما الكتابة فمعناها التقييد وتسجيل الملاحظات مطلقاً وهي كان لها وجودٌ قبل ذاك؛ الرابعة: أن ما حدث في فترة الإجماع على الكتابة هو تدوين جميع العلوم المتداولة في ذلك الزمان كالحديث، والفقه، والتفسير، واللغة، والتاريخ، والأنساب؛ الخامسة والأخيرة: أن ما حدث في العقد الأخير من النصف الأول للقرن الثاني من إجماع على الكتابة، كان نهاية لجميع الخلافات حول موضوع الكتابة والتدوين. (الذهبي، ٥١٤٠٧: ج ٩ ص ١٣؛ نفس

والأمر الآخر، ما يقال عن العرب من أنهم كانوا يكرهون الكتابة وذلك لقوة حافظتهم وبساطة العلوم فكانوا على عادتهم القديمة يحفظون ما يسمعون ويقلونه بجميع حذافيره. (ابن عبد البر، ٥١٤٢١: ص ٩٨، ابن خلدون، ٥١٤٠٨: ج ١ ص ٧٤٨) إذن إن التراث العلمي في العقود الأخيرة من القرن الأول والعقود الأولى من القرن الثاني لم يكن إلا روايات شفوية. وكانت الرواية الشفوية لاعتماد العرب الكثير على قوة حافظتهم تعد إحدى مفاخرهم في ذلك العصر (روزنتال، المصدر نفسه، ج ١ ص ٨٤)

٢- نظرية المصادر المكتوبة:

هناك نظرية أخرى تخالف النظرية الأولى ويعتقد أصحابها أن معظم المصادر لكتب الحديث والتاريخ الموجودة مثل، صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وتاريخ خليفة، وطبقات ابن سعد، وفتوح البلدان للبلاذري، وتاريخ الطبري وكثير من الروايات في صدر الإسلام كانت مكتوبة. في هذه النظرية تتطور عملية الكتابة منذ صدر الإسلام إلى فترة تدوين هذه الكتب؛ فانطلقت من تسجيل الملاحظات إلى التدوين وحتى التصنيف والتبويب. ومن يساندون هذه النظرية نذكر: مارسدن جونز Marsden Jones و كيرمر Creamer، و اسبرنجر Springer، و يوسف هورفيتز Joseph Horvitz، و أبوت Abbott، و شاخت Schacht، و هاميلتون جيب Hamilton، و غيبب Gibb، و فؤاد سزجين Sizing، و حسين نصار، و أحمد أمين، و ناصر الدين الأسد، و فتحي عثمان^٨، و شيخ الإسلام زنجاني، و أحمدى ميانجي و سيد محمد رضا جلالى وأخيراً سيد حسين المدرسي الطباطبائي. ما يذكر تبعاً، هي القرائن والدلائل التي حققها ونقحها المؤلف في دراسته لهذه النظرية^٩.

المصدر، ١٩٩٣م: ج ٣ ص ٨٧) وقد أشار ابن حجر إلى نكتة بالغة الأهمية. فهو يرى الخلاف الأساسي بين القرنين الأول والثاني لا في الكتابة بمعناها العام بل بمعنى التأليف والتدوين: «إن آثار النبي (ص) لم تكن في عصر أصحابه وكبار التابعين مدونة في الجوامع ولا مرتبة» (ابن حجر، فتح الباري، ج ١، المقدمة، ص ٤-٥) ولكن هذا الكلام قابل للشك والترديد فيه، لأن هناك قرائن كثيرة تدل على تدوين محدود للعلم في القرن الأول. على سبيل المثال إن ابن عبد البر ينقل بالإسناد عن عبدالعزيز الدراوردي أن ابن شهاب الزهري كان أول من دوّن العلم. (ابن عبد البر، نفس المصدر، ج ١، ص ١٠٤ وانظر: ابن سعد، ١٩٩٠م: ج ٤ ص ١٥٢) وجاء نقلاً عن محمد فتحي عثمان أن بعض مؤلفاته عشر عليها في خزانة الكتب في البلاط الأموي. (فتحي عثمان، ١٤١٢هـ: ص ١٤٣) وصرح ابن كثير أن عروة بن زبير أول من صنف المغازي. (ابن كثير، ١٤٠٨هـ: ج ٩، ص ١١٩) وذكر عمر بن شبة في القرن الثالث للهجرة كتاب السير والمغازي له. (ابن شبة، ١٤١٠هـ: ج ١، ص ١٣٠، ٣٠٦) وكتب ابن سعد أيضاً أن حسن بن محمد بن حنفية (م حوالي ١٠٠هـ) أول من ألف كتاباً حول الإرجاء وآراء المرجئة. (ابن سعد، نفس المصدر، ج ٥، ص ٣٢٨) النسخة الاصلية من هذا الكتاب كانت عند عبد الأعلى الكوفي الذي روي صحف بن حنفية (الحموي، ١٣٩٩هـ: ج ٢، ص ٧٩؛ المزي، ١٤١٣هـ: ج ١٦، ص ٣٣٥) إذن إن تاريخ أول تأليفات في السيرة والكلام يعود إلى منتصف القرن الأول، وقد ذكر في النصوص كتاب أبو الأسود الدؤلي في النحو (الحموي، نفس المصدر، ج ٤، ص ١٨١٣) و أشار ابن النديم إلى كتاب الأمثال للصحاح العبدى أحد علماء الأنساب والخطباء في زمن معاوية بن أبي سفيان. (ابن

النديم، ١٣٤٣ش:، ص ١٠٢) و أشار أيضاً إلى كتاب سليم بن قيس أحد أصحاب الإمام على (ع) نقلاً عن إبان أبي عياش. (المصدر، ص ٢٧٥) وذكر ابن سعد ديوان الشعبي. (ابن سعد، نفس المصدر، ج ٦، ص ٢٦٨) ويستفاد من ظاهر كلام المقدسي أنه كان في حوزته نسخة من كتاب السيرة. (المقدسي، البدء والتاريخ، ج ٥ ص ٣٤) إذن بإمكاننا أن نقول أن الخليفة الثاني في قراره الأول، عند ما عزم على كتابة الأحاديث، وسعيه على كسب موافقة الصحابة، ثم انصرافه عن الكتابة، كان ينوي جمع وتنظيم مخطوطات الأحاديث والأخبار الموجودة آنذاك. (ابن سعد، نفس المصدر، ج ٣، ص ٢٨٧). ومن المحتمل أيضاً أن عمر بن عبدالعزيز كان ينشد هدفاً كهذا حين أمر والي المدينة أبابكر بن محمد بن عمرو بن الحزم أن يجمع بدقة أحاديث النبي (ص) وسنن الماضين التي بين يديه. (الخطيب، ١٤٢٩، ص ١٠٧؛ اليعقوبي، ١٣٥٨هـ: ج ٢ ص ٣٧٨) ويدلّ سند آخر أن عمر بن عبدالعزيز كذلك أمر الزهري فجمع ما في حوزته من مخطوطات في دفاتر وأرسلها بأمر من الخليفة إلى باقي المدن. (ابن عبد البر، نفس المصدر، ج ١ ص ٧٦) إذن إن امر ونهي الخليفتين كان يدور حول جمع الأحاديث وتدوينها لا كتابتها فقط. يبدو أن الخليفة الثاني كان قلقاً من أن تسبب الكتابة خلطاً بين القرآن والأحاديث^{١١}. وهناك نظرية قابلة للتأمل وهي أن المقاصد الرقابية والتشديدية حول بعض المباني النظرية في الإسلام، خاصة الخلافة كانت سبباً هاماً في هذا المجال. (الفضلي، ١٤٢١هـ: ص ٤١: مكاتيب الرسول ج ١ ص ٤٨١) وهذه الرؤية قابلة للتأمل نظراً إلى مخالفة عمر بن الخطاب لكتابة وصية الرسول (ص) عند ما كان على عتبة الموت. (ابن سعد، نفس المصدر، ج ٣ ص ٢٨٦؛ جامع بيان العلم ج ١ ص ٩٠) وكانت هناك حركة من جانب

القرطاس، رَقٍّ منشور (صحيفة من الجلد)، الصحف (الرسائل، الدفاتر)، القلم، السطر، اللوح والألواح، المداد، خاصة عند المقارنة بالكتب العتيقة (التورات والأنجيل) قابل للتأمل وإمعان الفكر^{١٥}.

٣-٢- حفظ القرآن وحافظه العرب

إن رغبة المسلمين في حفظ القرآن لا تقاس مع شيء آخر، ومع كل هذا لا القرآن ولا الرسول (ص) ولا حفاظ القرآن لم يغفلوا عن كتابة الوحي ولم يعتمدوا على حافظه المخاطبين. إذن إن قوة حافظه العرب - وإن سلمنا بصحتها- لم تكن مانعاً عن كتابة العلم. والطريف أن هؤلاء الحفاظ كانوا يعدون أصحاب مصاحف في تاريخ الإسلام. منهم على بن أبي طالب (ع) وعبدالله بن مسعود. وإضافة إلى ذلك إن حفظ القرآن والحديث لم يكن سهلاً. نقل الخطيب بسند متصل عن واثلة بن أسقع أنه كان يقول: لم تستطيعوا أن تحفظوا القرآن وأنتم تقرأونه ليلاً ونهاراً فكيف نستطيع أن نحفظ أحاديث الرسول (ص) بعد مرة أو مرتين من السماع (الخطيب، ٥١٤٠٥: ص ٢٤٠).

مما لاشك فيه أن خاتم الأنبياء (ص) كان المثال الأعلى للنبوغ وقوة الحافظة، ومع ذلك يحدثنا القرآن عن قلق النبي حول حفظ الآيات القرآنية وأن المعونات الإلهية كانت في عونته وتدعوه للصبر والتأمل «لاتحرك به لسانك لتعجل به، إن علينا جمعه وقرآنه» (سورة القيامة، ٧٥: ١٦- ١٧) إذن لانستطيع أن نعتمد كثيراً على حافظه العربي الأمي الذي لا يمكن أن يقاس به (ص) في أي شيء.

يشير الجاحظ في كتابه الحيوان في مقال تحت عنوان «وصف الكتاب» إلى كلام من شاعر العرب الشهير غيلان بن عتبة الدمشقي (م ١١٧ هـ) الذي وصف حافظه العرب إلى حد ما. يقول غيلان لعيسى بن عمر:

قريش تسير في موكب المخالفين لكتابة أحاديث الرسول (ص) في زمن حياته (الخطيب، نفس المصدر، ص ٨٧) ولا يخف أنها لم تهدأ في العقود التالية وبالطبع كانت تسعى لتبرر أعمالها. وليس بعيد أن بعض الأحاديث التي تدم كتابة العلم قد زورت من قبلهم^{١٦}. كانت هذه الحركة تخالف كتابة أحاديث الرسول أو ما كان يسمى في الإصطلاح بتخليد الكتاب^{١٧}، وكانت تناهض تسجيل الروايات والأخبار في الدفاتر. على أي حال كما أشار القاضي عياض والذهبي وابن حجر أنه لم يكن هناك مانع في زمن الصحابة والتابعين من الكتابة والتدوين وبهذه الطريقة وصلت ثروة عظيمة من مختلف المعارف إلى الأجيال اللاحقة.

٢-٢- مكانة الكتابة في القرآن

إن القرآن المجيد كوثيقة دينية وتاريخية، عند ما يقدر مكانة القلم والدوات في أول سورة من السور المكية «ن والقلم وما يسطرون»^{١٨} يميّط اللثام عن معرفة أهل مكة بالكتابة وعلمهم بمصطلحاتها. كما أنه يرى في أطول آية من أول سورة مدنية أن إملاء وكتابة الأغراض الصغيرة والكبيرة من أعدل وأثبت الوظائف الدينية. (سورة البقرة ٢/٢٨٢) تدل هذه الآية أيضاً على أن الكتابة والإملاء كانتا متداولتين في ذلك الأوان. ومن الواضح أن الآية ترشد إرشاداً مؤكداً حول وظيفة معقولة ولا تقصد أن تؤسسها كالوظيفة الشرعية. (السيوري، ١٣٤٣: ج ٢ ص ٤٧) ومما لاشك فيه أن الوثائق الدينية عند المسلمين لا تبلغ الأهمية التي بلغتها الوثائق الدينية قرآناً كان أم سنة. إن إشارات القرآن المكررة والمشوقة حول كلمة الكتاب ومشتقاتها (التي ذكرت أكثر من ثلاث مئة مرة في القرآن) والقراءة ومشتقاتها وكذلك التلاوة وما يشتق منها وكلمات مثل

اكتب شعري فإن الكتابة أحب إلي من الحفظ. لأن الإعرابي نساء يسهر ليله في تعلم الشعر ثم يضيف إليه كلمات على نفس الوزن من نفسه ويرويها إلى الناس، أما الكتاب فلا ينسى ولا يحتل فيه كلام مكان كلام آخر. (الجاحظ، ٥١٤٢٦: ج ١ ص ٢٣)

هذا ومن جانب آخر يعتقد بعض المفكرين كالدكتور ناصر الدين الأسد في تقديمهم لنظرية طه حسين التشاؤمية حول الشعر الجاهلي، أن هذه الأشعار معتبرة لأنها كانت تكتب في العصر الجاهلي نفسه، ويرى بما أن بعض الشخصيات كعمر بن الخطاب قد أطلق على الشعر الجاهلي عنوان "العلم" فهذا يدل على شيوع الكتابة في ذلك العصر وفي زمن عمر بن الخطاب". وإضافة إلى ذلك قد سمي الشعر ب"ديوان العرب" في روايات كثيرة نقلت عن بعض الصحابة كعبد الله بن العباس وكان مصدراً ومرجعاً لفهم تفسير القرآن وهذا يعني أن الشعر الجاهلي كان مكتوباً لديهم. (أنظر المتقي، ٥١٤٠٩: ج ٣، ص ٨٦٢ - ٨٦٠، وص ٨٩٧١، ٨٩٦٠، ٨٩٥٧، ٨٥٥٣، ٨٩٥٢) وكان المجتمع العربي في القرن الرابع للميلاد يعرف الخط الكوفي وحتى النقطة والحركات وكان يستخدمها. وتعليم الكتابة وتعلمها كتعلم اللغات الأجنبية مثل السريانية والعبرية والفارسية كان رائجاً بين عرب الجاهلية فكانوا يكتبون مواريثهم، ومعاهداتهم، ورسائلهم على سعف النخل والجلود والعظام والقماش والأعشاب كما أنهم كانوا يكتبون على صخور المقابر وفص الخاتم. ولم يُشر علماء القرن الثاني - أي قرن التدوين - إلى الصُحف المدونة التي كانت بين أيديهم ذلك لأن تبادل العلم في ذلك العصر كان يجري عبر الإستماع إلى الشيوخ واسم الشيخ كان أهم من الصحيفة التي ينقل عنها. (أنظر: فتحي عثمان، نفس المصدر، ص ١١٧ - ١٢٠) ويتضح من القصة التي ذكرها الأصمعي

والمبرد أن الإتكال على الحافظة والإعراض عن الكتابة كانت عادة لدى أعراب البادية لا العربي الشاعر العالم. يروى في هذه القصة أن أعرابياً تعجب من أمر رجل كان يدون كل ما يسمعه فوصفه في بيت شعر: ما أنت إلا الحافظة تكتب لفظ اللفظة. (الخطيب، ١٤٢٩: ص ١١٥؛ المزي، ٥١٤١٣: ج ١٨ ص ٣٨٧) والطريف أن الرجل الأعرابي وصف ذلك الرجل بسبب كتابته العلم ب"الحافظ" ومن هنا تتضح علاقة الكتابة بالحفظ جداً.

ومما لاشك فيه أن الرسول (ص) وأهل البيت (ع) والأصحاب (ص) كانوا أكثر اهتماماً بحفظ شريعة النبي الخاتم من غيلان الدمشقي بشعره، ولم يكن هناك اختلاف في قوة حافظة العرب بين زمن غيلان وصدر الإسلام. وعلى هذا الأساس يتبين لنا مدى اهتمام الرسول (ص) وأصحابه بتعليم وتعلم الكتابة. جاء في رواية أن شفاء بنت عبد الله بن عبد الشمس أحد المهاجرين، علمت إحدى نساء النبي (ص) الكتابة. (ابن حنبل، المسند، ج ٥، ص ٣١٥) وجاء في روايات أخر أن امرأة تدعى شفاء بنت أبي حثمة المكي كانت راوية لنسخة من رسائل الرسول (ص) إلى الملوك ورؤساء القبائل. (ابن سعد، نفس المصدر، ج ١ ص ٢٥٨) وجاء في رواية أخرى أن عبادة بن صامت كان يقول: أنا علّمت جمعاً من أصحاب الصفة القرآن والكتابة. (ابن حنبل، نفس المصدر، ج ٦، ص ٣٧٢) وجاء أيضاً في رواية مشهورة وصحيحة أن رسول الله (ص) طلب من أسراء بدر في السنة الثانية للهجرة أن يفتدوا أنفسهم بتعليم أطفال المدينة الكتابة. (النسائي، ٥١٤١١: ج ٦ ص ١٢٥)^{١٦}

٤-٢- الكتابة في عصر النبي (ص) وأصحابه

وإلى جانب هذه الإهتمامات التي كانت تبذل نرى أن أصحاب النبي (ص) كانوا يهتمون بكتابة العلم. وعلى هذا

الأساس جاء في رواية من أصح الروايات: أن اعرابياً من أهل اليمن يدعى أباشاة طلب من الرسول (ص) في فتح مكة أن يكتبوا له خطبة الرسول عند دخوله إلى مكة وكان يقول "اكتبوا لي" وأمر الرسول (ص) كُتَابُهُ أن يكتبوا له كلماته القصار، قال: "اكتبوا لأبي شاة" (الخطيب، نفس المصدر، ص ٨٧) يتضح من هذه الرواية أن هناك كُتَابَ يمتلكون أدوات الكتابة ويزاولون هذه المهنة بأمر من الرسول (ص). شهدوا يوم الفتح مع الرسول (ص) واستمعوا إلى خطبته. وأنه (ص) أجاب طلب أبي شاة وأمر كُتَابَهُ بالكتابة له^{١٧}.

ويتضح من تقرير لعبدالله بن عمرو بن العاص أن كتابة كلام الرسول (ص) كان جزءاً من سيرة أصحابه: كنا عند رسول الله (ص) نكتب مايقول (الذهبي، ١٤٠٧هـ، ج ٥ ص ١٦٤) وذكر ابن سعد صحيفة ودفتراً كان الرسول (ص) قد بينَ فيهما شيئاً من الأحكام الفقهية لقبائل العرب، كأحكام الصدقة والفرائض. وقد كتب هذه الرسالة ثابت بن قيس وأيدها أبو عبيدة، وعمر بن الخطاب. (ابن سعد، نفس المصدر، ج ١ ص ٣٥٤ و ٣٦٦) وجاء في رواية لعبد الرحمن بن أبي ليلى قال: سألت الحسن بن علي (ع) عن قول والده حول الخيار في المعاملة فأخرج الحسن دفتراً أصفر كان قد كتب فيه قول علي (ع). (ابن حنبل، ١٤٠٨هـ: ج ١ ص ٣٤٦) وتدل رواية أخرى من عبدالله بن عمر أن كتابة الحديث كانت متداولة بين أصحاب الرسول (ص). (الخطيب، نفس المصدر، ص ١٠٠) يضيف الخطيب: إن الأصحاب وإن كانوا لم يكتبوا في أوائل نزول الوحي إلا القرآن ولكنهم بعد فترة وفي حياة الرسول أخذوا يزاولون كتابة العلم. (المصدر، ص ٩٥) ويتضح من رواية لأنس بن مالك خادم النبي (ص) أن جلسات التعليم، وكتابة العلم، ولبس العمامة، والجبّة

لصبيانٍ مثل أنس كان معروفاً منذ دخول النبي (ص) المدينة. (الرامهرمزي، ١٤٠٤هـ: ص ٢٠١) ويعتقد أحمد المياجي مستنداً إلى شواهد أن في زمن الرسول (ص) كان ديوانان لكتابة أحاديث الرسول، الأول ديوان أهل البيت والثاني الديوان العام. (الأحمدي، ١٩٩٨م: ج ١ ص ٣٥٧) وقال الشيخ الحر العاملي (م ١١٠٤ هـ) إنه جاء عن طريق أهل البيت (ع) بشكل متواتر أن النبي (ص) طلب من الإمام علي (ع) أن يكتب كل ما يسمعه منه. (نفس المصدر، ج ١، ص ٤٠٤) وجاء عن محمد بن يعقوب الكليني (م ٢٣٩ هـ) بإسناد متصل إلى علي بن أبي طالب قال: إن النبي (ص) أملاً عليّ جميع القرآن والسنة وآثار القدماء وأنا كتبتها وحفظتها. (الكليني، الكافي، ج ١ ص ٦٢-٦٤) ولا يخفى أنه جمعت هذه الرواية بين الكتابة والحفظ. وسرى في البحوث الآتية أن كبار الحفاظ كانوا يمارسون الكتابة وحفظ الحديث معاً.

نقل الطبري بإسناد إلى أبي إسحاق السبيعي أن الحسن بن علي (ع) كتب إلى حارث الأعور: انك سمعت من أبي علي (ع) أشياء لم أسمعها. فأرسل إليه الحارث ما حمل على جملٍ من مخطوطات كانت في حوزته. (الطبري، ١٣٥٨هـ: ص ١٤٦) ونقل ابن سعد عن حارث الأعور أن الإمام علي (ع) قال في خطبة له: من يشتري علماً بدرهم؟ فاقنتيت دفتراً وكتبت من علم الإمام علي شيئاً كثيراً. (ابن سعد، نفس المصدر، ج ٦ ص ١٦٧) ونقل ابن شاهين عن حارث أن علياً (ع) كان يملئ وأنا أكتب. (ابن شاهين، ١٤٠٤هـ: ص ٧١) ونقل الخطيب بإسناد إلى هشام بن عروة أن عروة كان يستمع إلى أحاديث عائشة ثم يكتبها ويعرضها على أصحاب الرسول (ص). (الخطيب، ١٤٠٥هـ: ص ٢٤٠) ونقل ابن سعد عن سلمى في سند متصل أنها رأت عبدالله بن العباس وفي يده ألواح

٥٨٠ - ٥٨٣) على أي حال إن هجرة النبي أتاحت فرصة لتجتمع كل هذه الطاقات في المدينة وتستخدم بدافع ديني وسياسي قوي هيأت ظروفه تعاليم الدين الإسلامي.

٥-٢- الكتابة والتدوين في عصر التابعين

هناك دلائل كثيرة تفيد بأن بعد فترة الصحابة كان المحدثون والرواة يحملون معهم دفاتر^{١٩} في تبادلهم العلمي. واستناداً إلى تقرير ابن عبد البر القرطبي أن ابن شهاب الزهري قال لسعد بن إبراهيم: «أمرني عمر بن عبدالعزيز فكتبت سنن الرسول في دفاتر، وأرسلت كل دفتر بأمر منه إلى مراكز الولاية». (ابن عبد البر، نفس المصدر، ج ١، ص ٧٦) وقال سعيد بن جبير (م ٩٥/٩٤ هـ): كنت أكتب ما أسمعه من عبدالله بن العباس وعبدالله بن عمر من أحاديث في دفتر، أو على حذائي، أو فوق كف يدي ثم استنسختها جميعاً. (نفس المصدر ص ١٠٤ - ١٠٥) وقال عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب؛ أنا وأبو جعفر محمد بن علي (ع) ومحمد بن الحنفية كنا نسأل جابر بن عبدالله عن سنن النبي وسيرته ونكتب ما نسمعه. (نفس المصدر ص ١٠٥ - ١٠٦) ونقل يحيى ابن سعيد القطان عن شعبة بن الحجاج أنه قال: «رأيت كتاب الإمام علي (ع) أوصحيفته عند أبي هارون، عمارة بن جوين، وكان ينقل عنها». وأيد ذلك يحيى بن معين. (الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣ ص ١٧٣) ونقل الرازي عن علي بن المديني أن مؤلفات وليد بن محمد الموقري الشامي جميعاً، كانت استنساخاً من مخطوطات الزهري في ديوان الشام. (الرازي، نفس المصدر، ج ٩ ص ١٥) وجاء في تقرير لمحمد بن عمر الواقدي (م ٢٠٧ هـ) يصف فيه الحياة العلمية لحُفَظ الأحاديث والأخبار: «ما من أحد إلا وكتبه أكثر من محفوظاته، أما أنا فمخطوطاتي أكثر من كتي». (الخطيب، ١٩٩٧م: ج ٣ ص ٢١٥) يتضح

يكتب عن أبي رافع أخباراً من سيرة النبي (ص). (ابن سعد، نفس المصدر، ج ٢ ص ٣٧١) وكتب ابن سعد: إن عاصم بن عمر بن الخطاب كان يُعلم الكتابة في المدينة. (المصدر، ج ٥ ص ١٥)

ونظراً لما جاء في مسودة ابن سعد والبلاذري نجد أن قبل الإسلام كان في "يثرب" عدد ممن يجيدون الكتابة ولهم معرفة بالعلوم. قد ذكر في هذه المسودة أسماء هؤلاء الأشخاص وهم: سعد بن عباد بن دليم الكامل، عبدالله بن أبي الكامل (منافق)، أبوعيس بن جبر، معن بن عدى البلوى، أبي بن كعب، سعد بن الربيع بن عمرو، بشير بن سعد بن ثعلبة، عبدالله بن زيد بن عبدربه، أوس بن خولي بن عبدالله الكامل، منذر بن عمرو بن خنيس، أسيد بن خضير الكامل، رافع بن مالك الكامل. ويضيف البلاذري أن سويد بن الصامت وحضير والد أسيد كانا يعدان من الكملة في الجاهلية والكامل من يجيد الكتابة والرماية والسباحة. (المصدر، ج ٣، ص ٤٥٠ - ٦٢٢؛ البلاذري، ١٩٩٦م: ج ٣ ص ٥٨٣)^{١٨}

وقد ذكر البلاذري في رواية عن الواقدي أسماء "رجال" من "قريش" كانوا يجيدون الكتابة عند ما دخل الإسلام مكة وهم: عمر بن الخطاب، علي بن أبي طالب، عثمان بن عفان، أبوعبيده بن الجراح، طلحة، يزيد بن أبي سفيان، أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة، حاطب بن عمرو أخوسهيل بن عمرو العامري، أبوسلمة بن عبد الأسد المخزومي، إبان بن سعيد أبن العاصي بن أمية، خالد بن سعيد أخوه، عبدالله بن سعد بن أبي سرح العامري، خويطب بن عبد العزّي العامري، أبوسفيان بن حرب بن أمية، معاوية بن أبي سفيان، جهيم بن الصلت بن مخزومة بن المطلب بن عبد مناف، وعلاء بن الحضرمي الذي كان يعيش تحت لواء قريش. ثم يذكر البلاذري عدداً من النساء كن يجدن الكتابة منهن شفاء بنت عبدالله المكي. (المصدر، ج ٣ ص

ودقيقة بحيث أن يحيى بن آدم (م ٢٠٣ هـ) كان يقول: «إذا عرضت لي مسألة دقيقة ولم أجدها في كتب ابن مبارك فأياأس». (الخطيب، ١٩٩٧م، ج ١٠ ص ١٥٥).

وذكر الخطيب في رواية أخرى أن عدد صفحات كتابات ابن مبارك من عشرة آلاف إلى إحدى عشر ألف صفحة. (نفس المصدر ص ١٦٢) وكتب السمعاني أنه كانت مصنفات ابن مبارك وباقي أئمة الحديث والتفسير عند أبي العباس حسن بن سفيان الشيباني النسائي (م ٣٠٣ هـ) صاحب المسند الكبير والجامع والمعجم. (السمعاني، ١٩٧٧هـ: ج ١، ص ٢٧١) وكتب ابن عدي: كان اسحاق بن راهويه من أعظم الحفاظ في خراسان وكان يحفظ مئة ألف حديث، قيل إنه قرأ أحد عشر ألف حديث عن ظهر قلب ثم قرأها من الكتاب دون زيادة أو نقص. (ابن عدي، ١٩٩٨م: ج ١، ص ١٢٦) كتب ابن ندیم، قرأت في نسخة قديمة أن الواقدي خلف بعد موته ست مئة قمر كل واحد منها حمل لرجلين. وكان له كاتبان يكتبان له ليلاً ونهاراً وقد اشترت له كتباً بألفي دينار. (ابن ندیم، المصدر، ص ١١١) على أن كل ما ذكرناه كان شاهداً على صحة قول الجاحظ الذي يقول: «لولا كتب الكتب، ولم تدون الأخبار، والحكم لضاع أكثر العلم ولصار النسيان جرثوماً يسيطر على الذاكرات. ولقد ذكر الله سبحانه وتعالى في قوله "ألم ينبأ بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وقى" صحف موسى المحفوظة، ودفاتر إبراهيم المدومة لينبه الناس بما للكتاب من فوائد». (الجاحظ، ١٤٢٦هـ، ج ١، ص ٣٧، ٦٥).

٦-٢- مكانة الكتاب في التبادل العلمي

كان كبار العلماء والمحدثين يعتنون كثيراً، بل اعتادوا على الرواية من النصوص المكتوبة وهذا من الدلائل التي تثبت

من هذين التقريرين «أن الحفظ والكتابة» كانا معاً عند أهل العلم. ونقل ابن شهر آشوب عن الشيخ المفيد أن الشيعة الإمامية منذ إمامة الإمام علي (ع) حتى الإمام حسن العسكري ألفت أربع مئة كتاب كانت جميعاً تسمى الأصول^٢. (ابن شهر آشوب، معالم العلماء، ص ٣٩) وكتب الشيخ الحر العاملي: «عددت ستة آلاف وست مئة كتاب ذكرت في مصادر علم الرجال ونقل عنها في كتب الفقه والحديث من دون أن يذكرها اسم». (العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٤٩) من جملتها كتاب عبيد الله بن علي الحلبي عن الإمام الصادق (ع) الذي عرض كتابه على الإمام بعد أن أتمه و فاز بتأييده. (النجاشي، نفس المصدر، ص ٢٣١).

ونقل أحمد بن حنبل عن ابن اسحاق أنه رأى أبا سلمة بن عبد الرحمن الزهري (م ١٠٤/٩٤هـ) أخذ صبيّاً من الكتاب إلى بيته ليملي عليه أحاديثه. (ابن حنبل، ١٤٠٨هـ، ج ٢، ص ٩٥) كان عامر بن شراحيل الشعبي (م ١٠٣ هـ) كاتباً وكان يوصي بالكتابة. (الخطيب، ١٤٢٩هـ، ص ١٠١-١٠٢) ونقل ابن حنبل عن وكيع، وهذا عن حسن بن عقبة، قال سمعت الشعبي يقول: «إذا سمعتم شيئاً فاكتبوه ولو على صدر جدار». (ابن حنبل، المصدر، ج ١، ص ٢١٦) وكان يقول الحسن البصري (م ١١٠ هـ) «عندنا كتب نراجعها دوماً» فكان يكتب العلم للناس ويعرضه عليهم. (الخطيب، المصدر، ص ١٠٣-١٠٤) وكلما سئل عبد الملك بن جريح (م ١٥٠/١٥٩هـ) كان يقول: «أكتب، فليس شيء يحفظ العلم كالكتابة». وكان يقول أيضاً: «لولا الكتابة لما قدرنا على الحفظ». (المصدر، ص ١١٤) وقال عبد الله بن مبارك المروزي، أحد كبار الفقهاء المحدثين وله علم بأيام العرب (١٩١-١٨١ هـ): «لولا الكتاب لما حفظت علماً». (الذهبي، ١٤٠٧هـ، ج ١٢ ص ٢٣٨) وكانت كتبه شاملة

أن مصادر الروايات الشفوية كانت مكتوبة. و الروايات المحفوظة بظهرالقلب كانت في نظرهم أولاً: أكثرها خاطئة ولايصح الإستناد بها. ثانياً: تعد استثناءً في نظر علماء الرجال. ويدل على ذلك قول علي بن عبدالله المديني وهومن كبار حفاظ الحديث: «لم يكن من بين أصحابنا أحفظ من أحمد بن حنبل (م ٢٤١هـ) للحديث، ولم ينقل حديثاً إلا من كتاب». (ابن عساكر، ٥١٤١٥: ج ٥، ص ٢٧٩) وقال الذهبي: «لم يرو الناس عن عبدالرزاق (م ٢٤١هـ) بعد أن كفَّ بصره لأن بعض الأحاديث التي كانت تروى عنه لم يعثر عليها في كتابه». (الذهبي، ٥١٤٠٧: ج ١٥ ص ٢٦٢).

قال يحيى بن معين (م ٢٣٣هـ) إن عبدالرزاق قال له: «أكتب عني حديثاً لم يكتب في كتاب، فقلت: لا ولا حرفاً واحداً!» (نفس المصدر ص ٢٦٦) ونقل الخطيب عن يحيى بن سعيد القطان (١٢٠-١٩٨هـ) قال: «كنا نستعير كتب عبدالملك بن جريج (م ١٩٧هـ) وهو لا يراجعها إلا إذا أراد أن يروي حديثاً». ويرى يحيى بن معين وأحمد بن حنبل أن الروايات التي ينقلها ابن جريج عن كتابه أوثق وأصح. (الخطيب، ١٩٩٧م: ج ١٠ ص ٤٠٤) ويقول يحيى بن معين أيضاً إنه رأى ابن جريج وبين يديه كتاب الزهد يقرؤه على الطلاب. (الدوري، عباس، تاريخ يحيى بن معين، ج ١ ص ٤١١). وسأل الواقدي عبدالملك بن جريج (م ١٩٧هـ) سؤالاً يدل على أن الكتابة كانت متداولة عند رواية الأحاديث. يقول الواقدي: «سألت ابن جريج ما هو اعتبار قراءة الحديث على المحدث؟ فقال: مثلك وهذا السؤال. اختلف الناس حول الصحيفة التي يأخذها طالب الحديث عن صاحبها، وينقل عنها من دون أن يقرأها على الشيخ ولكن إذا قرأها على صاحبها كأنه سمع منه». (ابن سعد، نفس

المصدر، ج ٥ ص ٤٩٢) ونقل أحمد بن حنبل، أنه سأل أبوسفيان طلحة بن نافع لماذا لا يروى عن جابر كسليمان الشكري (م حوالي ٧٤هـ) فقال: إن سليمان كان يكتب عند جابر وأنا لم أكتب عنده. (ابن حنبل، ٥١٤٠٨: ج ٢ ص ٢٤٨) وعلى أي حال كان هو من رواة صحيفة جابر أيضاً. (تهذيب الكمال، ج ١٣ ص ٤٣٨) ونقل أبو جعفر محمد العقيلي (ف ٣٢٢هـ) في سنده عن سفيان الثوري (٩٧-١٦١هـ) أن رجلاً جاء إلى أبي زبير محمد بن مسلم وكان عنده كتاب سليمان الشكري، فكان الرجل يسأل وأبوزبير يروي الأحاديث. ثم طلب من أبي زبير أن ينظر إلى كتابه فأخذ ينظر ويروي. نعم، كلما عجز أبوزبير عن الرواية نظر إلى كتابه. (العقيلي، ٥١٤١٨: ج ٤ ص ١٣٢) نقل الخطيب عن محمد بن حميد قال: عندما دخلت بغداد جاء أحمد بن حنبل ويحيى بن معين إلى وسألا عن أحاديث يعقوب القمي. ثم قسما أوراقاً بينهما وأمليا ما كنت أقرأه عليهما. (الخطيب، نفس المصدر، ج ٢، ص ٢٥٦) وروى ابن حنبل في سند متصل: أن ابن جريج نقل خبراً عن أبي جعفر محمد بن علي ولم يؤيده يحيى بن معين وعبدالرحمن بن مهدي. فأخرج ابن جريج كتابه وهومن ورق وأعاد قراءة رواية أبي جعفر (ابن حنبل، المصدر، ج ١، ص ٣٤٤) وعلى هذا الأساس قال الخطيب: «إن أصحاب الحديث كانت لديهم نسخ مشهورة يحق لرواتها أن يذكروا تلك المجموعة في أبواب وفصول مختلفة مع تكرار الإسناد»^{٢١}. نذكر على سبيل المثال نسخ أبي اليمان الحكم بإسناده عن أبي هريرة، وعن عبدالله بن عمر. ونسخ يزيد بن بزيع بإسناده عن أبي هريرة ونسخ عبدالرزاق بإسناده عن أبي هريرة. (الخطيب، ٥١٤٠٥: ص ٢٥٠)

كان العلماء إلى جانب هذه الإهتمامات، يتلقون الروايات التي تنقل إليهم عن طريق الحفظ باحتياط بالغ.

الأخرين وبما أنه كان يروي عن حفظ كان يخطئ بعض الأحيان. (الرازي، نفس المصدر، ج ٩، ص ٤١).

٧-٢- الكتابة اداة للجرح والتعديل

إضافة إلى كل ما ذكرناه، إن الكتابة كانت تحتلّ منزلة راقية عند المحدثين بحيث أن انضباط الراوي، وجودة خطه يعدان من أسباب اعتبار أحاديثه. وكان علماء الحديث يقومون بالجرح والتعديل في الروايات باستخدام مشتقات "الكتابة". قد عرفت هذه الطريقة منذ أواخر القرن الثالث على أقلّ تقدير. كتب ابن سعد أن عفان بن مسلم بن عبدالله (م ٢٢٠ هـ) كان محدثاً ثقة، كثير الأحاديث، "صحيح الكتابة". (ابن سعد، نفس المصدر، ج ٧، ص ٣٣٦) ويرى يحيى بن معين أن أبا غسان كان في روايته عن ابن نعيم أثبت، ويستدل على أن "كتابه" كانت أجود وأكثر انسجاماً. (الدوري، عباس، نفس المصدر، ج ٢، ص ١٣) وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: إن "كتابات" عبدالله بن لهيعة (ف ١٧٤ ق) كانت صحيحة. فكان يخرجها إلى الناس فيملي عليهم وهم "يكتبون" الأحاديث. (المزي، ٥١٤١٣: ج ١٥، ص ٤٩٦)

ومن جانب آخر إن المحدثين وعلماء الرجال إذا أرادوا أن يتحدثوا عن اعتبار أو عدم اعتبار أحاديث لراو كانوا يستخدمون عبارات مثل: «يُكتب حديثه أو لا يُكتب حديثه إلّا للإعتبار، أو لا يُكتب حديثه» قال الرازي في مقدمة كتاب الجرح والتعديل: «وجدت ألفاظ الجرح والتعديل على عدّة أقسام: إذا قيل في شخص أنه «ثقة» أو «متقن» تُكتب أحاديثه ويحتجّ بها. وإذا قيل «صدوق» أو «محلّه الصدق» أو «لابأس به» يُكتب حديثه ويُتأمل فيه ويصير في الدرجة الثانية. وإذا قيل فيه «شيخ» يصنف حديثه في مرتبة أدنى من الثانية ولكنه قابل للكتابة والتأمل. وإذا قيل فيه

نقل عبدالرحمن الرازي بإسناده عن وهيب بن خالد الباهلي (ف ١٦٥ هـ) أنه سأل صهر أشعث بن عبدالملك الحمراي البصري، هل كان لأشعث كتاب؟ قال: لا! لأنه كان يخشى أن لا تحفظ أحاديثه بشكل صحيح. ولهذا طرحت رواياته ومسائله جانباً. وأخبر أنه عثر على كتاب من الأشعث بعد موته. (الرازي، نفس المصدر، ج ٢، ص ٢٧٥) وكتب ابن سعد تحت اسم محمد بن عبيد الله العرزمي الفزاري (م حوالي ١٥٠ هـ): أنه سمع أحاديثاً كثيرة وألف كتاباً ثم دفن كتبه. ولهذا ضعف الناس رواياته. (ابن سعد، نفس المصدر، ج ٥، ص ٣٦٨) ونقل وكيع بإسناده عن محمد بن عبدالله الأنصاري (م ١٩٣ هـ): أنه سمع أن لداود بن هنة كتاب يضم أربع مئة حديث استعاره رجل ولم يعيده. لهذا لم ينقل عنه أي حديث. (وكيع، اخبار القضاة، ج ٢، ص ١٥٧) وكتب الرازي أن سليم بن ميمون الخواص دفن كتبه وكان يروي عن حفظ وكان يخطئ. (الرازي، نفس المصدر، ج ٤، ص ٢٦٧) كان أيوب بن عتبة من أجود الكتاب ولكن لما ذهب إلى البصرة وبغداد وروى الأحاديث عن حفظ أخطأ. (نفس المصدر، ج ٢، ص ٢٥٣) كان وضّاح أبو عوانة محدثاً أميناً، ولكنه كان يوظف شخصاً ليكتب عنه، أو ليقراً له والأحاديث التي كان يقرؤها من كتابه صحيحة أما ما كان يقرؤه عن حفظ فيمتزج بشيء من الأخطاء. (الرازي، نفس المصدر، ج ٩، ص ٤٠) وماثير الإهتمام في هذه الحالات كيفية التعريف على أخطاء الراوي.

وهناك طرق منها: عرض الحديث على الدفاتر والنسخ الموجودة من ذلك الراوي - وإن كان أميناً، أو كفيفاً - عرضه على نسخ الشيوخ الذين سبقوه. وقال الرازي إن وضّاح أبا عوانة كان غلاماً ليزيد بن عطاء وهو وإن كان أميناً ولكن عنده كتاب وقد وُظف شخصاً ليكتب له ويقرأ عليه كتب

«صالح الحديث» تستعمل أحاديثه للوعظ والإرشاد فقط. وإذا قيل فيه «ليس بقوي» فهو في الكتابة كالراوي الأول ولكن في الاعتبار أقل منه. وإذا قيل فيه «ضعيف الحديث» فهو كالراوي الثاني يكتب ويُؤخذ به. وإذا قيل فيه «متروك الحديث» أو «ذاهب الحديث» أو «كذاب» فمثل هذا الراوي بصير في المرتبة الرابعة ولا يكتب له حديث". (الرازي، نفس المصدر، ج ٢ ص ٣٧) فنلاحظ كيف كان المحدثون المتقدمون يؤكدون على الكتابة كمؤشر يعتمد عليه في اعتبار أو عدم اعتبار الرواية، على سبيل المثال؛ نقل عباس الدوري عن يحيى بن معين أن حديث يحيى بن سلمة بن كهيل غير قابل للكتابة وكذلك أحاديث جابر الجعفي.

النتيجة

يتضح مما قدّمناه أن سيطرة الأدب الشفويّ على طريقة «الإسناد» الذي أصبحت سنة بإرشاد من النبي (ص) واهتمام من كبار الصحابة، لم تكن الغاية منه العدول عن الكتابة والتدوين بل كان يقصد منه مد جسور الاعتماد في تبادل الأخبار والعلوم. وهناك قرائن وشواهد صحيحة تدل على أن الكتابة تطورت من مرحلة الملاحظات وإعداد الأوراق والملفات العلميّة غير المنظمة في القماطر في العقود الأولى من القرن الأول إلى إعداد الدفاتر والتدوين في منتصف القرن الأول واستمرارها بإجماع أهل العلم إلى بدايات القرن الثاني. ومن هذه الشواهد؛ ما للكتاب والكتابة من مكانة في القرآن شهادة المؤرخين وكبار المحدثين على تداول الكتابة منذ قديم الزمان، قوة حافظة العرب لم تكن إلا أسطورة من الأساطير، والروايات الكثيرة التي تثبت أن الكتابة غير القرآنيّة كانت رائجة في عصر النبوة والعصور التي تلتها. وكذلك القرائن التي تدل على استمرار الكتابة في القرون التالية. وعلى هذا الأساس

بإمكاننا أن نقول إن كثيراً من أهل العمل الذين كانوا يقومون في بدايات الحضارة الإسلاميّة بالتعليم والحفظ، والرواية، وقراءة القرآن، والتفسير، والحديث، والأخبار، والتأريخ، والأنساب، والرجال، والتراجم والآدب، كانوا يمارسون الكتابة والتدوين والتصنيف وإن كثيراً من الرواة الذين نرى أسماءهم في الإسنادات إما كانوا كتاباً أو أصحاب أصول، أو نساخين كانوا يروون مايكتبونه أو يستنسخونه وهذا يعني أن لكل رواية من الروايات الموجودة مصدر أصلي واحد مدوّن على أقل تقدير.

الهوامش

- ١- استعملت هذه الكلمة في عدّة معانٍ منها أن ينسب الراوي إلى شخص شيئاً لم يسمعه منه. (تدريب الراوي ج ١ ص ٢٢٣)
- ٢- يمكننا أن نشبه هذه الظاهرة بمسألة (Copyright) في حق التّأليف و الطبع في زماننا. وهو حق المؤلف في نشر مؤلفاته. حيث يمنح للكتاب حتى لا يستنسخ غيرهم كتبهم دون إذن منهم وعكس ذلك أي يسمح لغير المؤلف أن يطبع كتاباً منه مع أخذ الإذن من المؤلف. (مسؤولية الصحفيين المدنية، ص ١٥٢) لم يكن الاستنساخ في تلك الفترة إلا نقل الكتاب المخطوط كله أو جزءاً منه من دون أخذ الإذن من المؤلف إلا أن هناك اختلافين؛ الأول «أن حقّ الإجازة لم يكن قيمة قانونيّة بل علميّة فقط. الثاني: أن هذا الحق يشمل استنساخ جزء من المؤلف، وذلك بسبب قلة ادوات الطبع، وفقدان علائم الرقابة في ذلك الأوان. تسمى هذه الطريقة عند علماء الحديث «بالوجادة» وهي أقل قيمة من الرواية الشفوية بل يعتقد البعض أن الإسناد بها لا يصح أبداً. (قواعد

التحديث ص ٢١٢؛ — الإحكام في اصول الأحكام ج ٢ ص ٢٥٧)

٣- جاء في رواية مبالغ فيها أن أصحاب الواقدي طلبوا منه أن يذكر إسناد جميع الحوادث الجزئية ففعل ذلك في روايات غزوة أحد فبلغت عشرين مجلداً فتعجبوا من ذلك. (المدخل الى التاريخ الإسلامى، ص ١٤٦)

٤- لغدزيهر رأى في كتابة الأحاديث الإسلامية يختلف عن رأيه في تدوين التاريخ الإسلامي. (تاريخ التراث العربى، علوم القرآن و الحديث، ج ١، الجزء الأول. ص ١١٨)

٥- يبدو أن روزنتال قد غفل عن الروايات التى تجوز الكتابة و هي تعارض الروايات المتروكة المذكورة (أنظر: تقييد العلم، صص ٦٨-٨٤) كما أنه لم ينتبه إلى أن ابن سعد قد أشار في الطبقات إلى كتب: ابن اسحاق و ابن الكلبي و موسى بن عقبة و الواقدي و أبو معشر أو أن الطبري قد ذكر كتاب أخبار البصرة لأبي زيد عمر بن شبة (الطبقات الكبرى ج ٣ ص ٤٧٩، ٤١٧، ٢٦٤، ٤٧، ٥٨٣، ٥٣٨؛ ج ٤، ص ٣٧١؛ تاريخ الأمم والملوك ج ٤، ص ٢٢٢) و يبدو أنه لم يكن له علم بمسودة المسعودي (م ٣٦٤ هـ) المبسوطه التي ذكر فيها هذه الكتب و كتباً أخرى و تكلم عن بعضها بإجمال، و عن البعض الآخر بتفصيل. (مروج الذهب ج ١ ص ٢٠-٢٥) كذلك يبدو أنه لم يتعرف على ابن سبّ النّاس (م ٧٣٤ هـ) الذي ذكر في عيون الأثر (ج ٢ ص ٤١٢-٤١٧) كتاب موسى بن عقبة و غيره من الرواة كمصدر لكتابه و قد ذكر أيضاً، كما كان متداولاً بين المحدثين آنذاك، طريقة استناده بهذا الكتاب وغيره من الكتب و قال إنها كانت شفوية ثم بيّنه بتفصيل أكثر وأوضح أنه كان عن طريق

السماع أو القراءة أو الإجازة. كما أن روزنتال قد غاب عنه ابن الحجر (م ٨٥٢ هـ) الذي ذكر كثيراً من هذه الكتب كمصدر لكتابه الإصابة.

٦- أنظر: محمد فتحي عثمان، (المدخل إلى التاريخ الإسلامى ص ١١٧-٧١٨، ١١٩). و قد ذكر المؤلف في هذا الكتاب إلى جانب رأيه، آراء هاميلتون جيب في مقال «التاريخ» [تفسير حول تاريخ الإسلام] و آراء ناصرالدين الأسد في كتابه مصادر الشعر الجاهلي و قيمتها التاريخية.

٧- بإمكاننا أن نرى هذ الآراء في المصادر التالية: نشأة التدوين التاريخي عند العرب، ص ٥؛ تاريخ التراث العربى؛ التدوين التاريخي، المجلد الأول، الجزء الثاني، صص ٤-١٩٣؛ علوم القرآن و الحديث، المجلد الأول، الجزء الأول، صص ١١٧-١٢٠؛ روزنتال ج ١ ص ١٥٣؛ المغازي ج ١ المقدمة ص ٢١؛ ضحى الإسلام ج ٢ ص ٣٣٨؛ خدمات إسلام و إيران، ص ٣٩٣، ميراث الشيعة المكتوبة خلال القرون الثلاثة الأولى هجرياً، ص ١١-١٣؛ تدوين السنة الشريفة ص ٢٤-٤٢؛ تاريخ أدب إيران، الحاشية، ص ٦-٣٩٢.

٨- يبدو أن حركة الشيعة الروائية تستثنى عن هذه القاعدة؛ نقل في رواية طويلة عن الإمام على (ع) على أنه كتب ونقل أمالي الرسول (ص) جميعاً من القرآن و السنة (الكافي ج ١ ص ٦٢-٦٤). لم نر في هذا الكتاب و لا في غيره من مصادر الحديث للشيعة الإمامية كلاماً يدل على كراهية كتابة العلم و كذلك لم نسمع من محدثيهم شيئاً ينم عن هذا. نعم روى محمد بن يعقوب الكليني و الشيخ الصدوق بالإسناد عن إسماعيل بن أبى زياد السكوني و هو عن الإمام الصادق (ع) و الإمام عن آبائهم عليهم السلام نقلوا ان

النبي (ص) قال: أجلسوا النساء في الغرف و لاتعلموهنّ الكتابة، علموهنّ الحياكة و سورة يوسف. (الكافي ج ٥ ص ٥١٦؛ من لا يحضره الفقيه ج ٣ ص ٤٤٢) إلا أنه لم نر في هذه المصادر إلا رواية واحدة تنهى عن تعلم الكتابة للنساء رويت عن طريق أسماعيل بن ابي زياد و هو من رواة أبناء العامة دجال الكذاب. (ميزان الاعتدال ج ١ ص ٢٣٠)

٩- نذكر من الصحابة عمر بن الخطاب، أبوبكر، أبوسعيد الخدري، عبدالله بن مسعود و أبو موسى الأشعري و من التابعين نشير إلى: قاسم بن محمد، عبيده، ابن عون، ابراهيم النخعي، مغيرة، الأعمش، (تقييد العلم صص ٣٧-٤٩) و قد ذكر أبوهريره و ابن العباس من الصحابة ولكن نظراً للروايات المعارضة التالية لانستطيع أن نعدّهما منهما.

١٠- اتخذت كلمة التقييد من حديث النبي (ص) «قيّدوا العلم بالكتاب». التقييد خلافاً للإطلاق بمعنى الأسر و هنا قد استعمل كناية عن الكتابة و يبدو أن الخطيب البغدادي قد ألف كتاب «تقييد العلم» على أساس هذا الحديث. (نفس المصدر، ص ٦٩ ح ١١٤-١١٧) نقلت مثل هذه العبارة عن ابن العباس و أنس بن مالك يخاطبون بها طلابهم وأولادهم. (الطبقات الكبرى ج ٧ ص ١٩-٢٢. العلل ج ١ ص ٢١٣)

١١- جاء في بعض الروايات أن الكتب الموجودة جمعت و أحرقت بأمر من عمر و في رواية أخرى أنه أمر أن تمحى جميع الآثار المكتوبة. (تقييد العلم ص ٥٣)

١٢- قلنا آنفاً أن الإسناد في رواية الحديث لم يعتن به إلا بعد أوائل الفتن و بداية حركات الجعل و التحريف. و ليس ببعيد أن هذه الأحاديث قد افتعلت في تلك الفتن من قبل اشخاص مناهضين لكتابة

١٣- التخليد كالتقييد و الكتابة بمعنى الحفظ و تثبيت الكتابات. كما أشار إلى ذلك الجاحظ بأن طائفتي العرب و العجم كانت تعرف معنى تخليد الكتاب و لها تقاليد لتخليد و حفظ تراثها الثقافي. و كانت هذه التقاليد بحسب الزمان و مقتضياته. (الحيوان ج ١ ص ٥١)

١٤- سورة القلم، آيات ١ و ٢.

١٥- أنظر: سور الطور آية ١-٣؛ الأعلى آية ١٩ و ١٩؛ التكويد آية ١٠؛ عبس آية ١٣؛ الأعراف آية ٧؛ البروج آية ٢٢.

١٦- يرى محمد شوكتاني بعد أن اشار إلى هذه الروايات، أن النهي في الروايات الذي يدل على كراهية كتابة النساء يعود إلى حالات خاصة لا نستطيع أن نفتي على أساسها. (نيل الأوطار ج ٩ ص ١٠٣-١٠٥) و يذهب محمدعظيم آبادي إلى ضعف الروايات التي تدل على كراهية كتابة النساء و يرى أنها واهية و باطلة و قد استند بروايات أخرى تعارضها و تجوز كتابة النساء وقد ذكرنا بعضها في النص. (عون المعبود شرح سنن ابي داود ج ١ ص ٣٦٧ - ٣٦٩)

١٧- و قد ذكر الطبري كتاب الرسول على مايلي: علي بن أبي طالب عليه السلام و عثمان بن عفان كانا يكتبان الوحي و إذا غابا فينيب عنهما أبي بن كعب و زيد بن ثابت. خالد بن العاص، و معاوية بن أبي سفيان كانا يكتبان ما يخص بيت المال. عبدالله بن الأرقم وعلاء بن عتبة كانا بين الناس و يكتبان ما تعرض لهم من مسائل. و كان عبدالله بن الأرقم في

هذه الكتابات ملفات المتحدثين العلميّة و قد نظمت تنظيمياً لايبلغ حد التأليف و التصنيف و احتفظ بها في الجرايب أو القماطر. (قارن مع: معجم مصطلحات الرجال والدراية، ص ٢٣ - ٢٤)

٢١- و من هنا يتبين لنا السر في ذكر أسماء بعض الرواة في كتب الحديث و التاريخ و غيرها. فكان الرواة ينقلون نصوص الروايات من نسخ الأصول للمشايخ وفقاً لأبواب و فصول الكتاب، كما أن الكاتب في زماننا ربما يراجع مصدراً واحداً مرات عديدة. إذن إن تكرار سلسلة السند الشفوي لراوٍ واحد لايعنى تكرار استماع الروايات.

المصادر:

- [١] آقا بزرگ الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، دار الأضواء، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٤٠٣ / ١٩٨٣ م.
- [٢] ابن سعد، أبو عبد الله، الطبقات الكبرى، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٠ م.
- [٣] ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عادل أحمد، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤١٥ / ١٩٩٥ م.
- [٤] ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، بلا تا.
- [٥] ابن حنبل، أحمد، كتاب العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد بن العباس، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨/١٩٨٨ م.

بعض الأحيان يكتب رسائل النبي (ص) إلى الملوك. (تاريخ الأمم و الملوك ج ٥ ص ٢٤) وأضاف إليهم خليفة بن الخياط، حنظلة بن ربيع الأسدي. (تاريخ الخليفة ص ٦٣) و قد ذكر يعقوبي الأشخاص التاليين بأنهم كتّاب وحي و رسائل و عقود للنبي (ص) و هم: عمرو بن العاص ابن أمية و شرحبيل بن حسنة، و عبد الله بن سعيد بن أبي سرح، و مغيرة بن شعبة، و معاذ بن جبل، و جهيم بن صلت، و حصين الثميري. (تاريخ يعقوبي - يعقوبي - ج ٢ - ص ٨٠) ولكن علي الأحمد المياجي ذكر أكثر من أربعين كاتباً للنبي (ص). (مكاتب الرسول، ج ١، ص ١٢٣ - ١٧٨)

١٨- لمشاهدة هذه المسوّدّة بشكل مفصل. أنظر: الطبقات الكبرى ج ٣ ص ٦١٤، ٥٥٥، ٥٤٢، ٥٣١، ٥٢٢، ٤٨٩، ٤٦٥، ٦٢٢.

١٩- إن «الدفتري» كان مجموعة من الملاحظات المدوّنة و كان متداولاً بين رواة الزهري في النصف الأول من القرن الثاني. و نقل أن معاوية بن يحيى الصدي الطرابلسي كان مشرفاً على بيت المال في الرّي و كان هناك يشتري كتباً و يروى عنها. و روي عنه أنه حصل على دفتر من احاديث الزهري يضمّ عدّة صفحات من الرق و يبدو من أناقته وجودة خطه أنه صحيح و معتبر. (كتاب المجروحين، ج ٣، ص ٥؛ صبح الأعشى، ج ١، ص ٤٨٢)

٢٠- تطلق كلمة الأصول في الإصطلاح على أول نسخة من دفاتر الشيوخ و ملاحظاتهم و هي تعد في عرف المحدثين مصدراً للإرجاعات و تقييم الروايات و الكتب و حتى الإملاءات التي يقوم بها الشيوخ بأنفسهم. (أنظر، الكفاية في علم الرواية ص ١٤٧، ١٧٤؛ مقدمة ابن الصلاح، ص ١١٢-١١٣) و تعد

- [٦] ابن حنبل، أحمد، المسند، دار صادر، بيروت، بلا تا.
- [٧] ابن خلدون، أبو عبد الله محمد بن محمد، تاريخ ابن خلدون، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤٠٨/١٩٨٨ م.
- [٨] ابن سعد، أبو عبد الله، الطبقات الكبرى، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٠ م.
- [٩] ابن شبة، عمر النميري، تاريخ المدينة، تحقيق فهد محمد شلتوت، (افست) قم، دار الفكر، ١٤١٠ - ١٣٦٨ ش.
- [١٠] ابن شاهين، أبو حفص عمر، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ١٩٨٤/٥١٤٠٤ م.
- [١١] ابن عبد البر، أبو عمرو يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٢١ ق.
- [١٢] ابن عدى، أبو أحمد عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨ م.
- [١٣] ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق، دراسة وتحقيق علي شيري، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥/١٩١٩ م.
- [١٤] ابن فرحان، حسن المالكي، نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي، مؤسسة البمامة الصحفية، بلا مكان، ١٤١٨ ق.
- [١٥] ابن كثير البداية والنهاية، تحقيق وتدقيق وتعليق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٨ / ١٩٨٨ م.
- [١٦] ابن النديم، محمد بن إسحاق البغدادي، الفهرست، به كوشش رضا تجدد. مكتبة ابن سينا، طهران، ١٣٤٣ ش
- [١٧] أمين، أحمد، فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، الطبعة الحادية عشرة، بيروت، ١٩٧٥ م
- [١٨] ———، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، الطبعة العاشرة، بيروت، ١٣٥١/١٩٣٣ م
- [١٩] الأحمدي المياجي، علي، مكاتيب الرسول، قم، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- [٢٠] براون، إدوارد گانويل، تاريخ أدب إيران، ترجمه وتحميه وتعليق علي باشا صالح، جامعة طهران، طهران، ١٣٣٣ ش.
- [٢١] بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، (الجزء الثالث) نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار، دار الكتاب الإسلامي، قم، بلا تا.
- [٢٢] البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، تحقيق دكتور صلاح الدين المنجد، مكتبة النهضة المصرية، بيروت (١٩٥٦) م.
- [٢٣] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن جاحظ، الحيوان، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت، ٥١٤٢٦.
- [٢٤] الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م.
- [٢٥] الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٧ م.

- [٢٦] خطيب، أبوبكر أحمد بن علي البغدادي، تقييد العلم، اعتنى به وراجع الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٩هـ.
- [٢٧] الخطيب، أبوبكر أحمد بن علي البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- [٢٨] الدوري، عبدالعزيز، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، مكتبة العبيدكان، الطبعة الثانية، الرياض، ٢٠٠٠م/١٤٢٠هـ.
- [٢٩] الدوري، عباس، تاريخ يحيى بن معين، تحقيق عبد الله أحمد حسن، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، بلا تا.
- [٣٠] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، مقابلة وتعليق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، جدة، ١٤١٣ / ١٩٩٢ م.
- [٣١] ———، ميزان الاعتدال، علي محمد البجاوي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، بلا تا.
- [٣٢] ———، تاريخ الإسلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧/١٩٨٧ م.
- [٣٣] ———، تذكرة الحفاظ، صحح عن النسخة المحفوظة في مكتبة الحرم المكي تحت إعانة وزارة معارف الحكومة العالية الهندية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- [٣٤] ———، سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيق هذا الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، بيروت، ١٩٩٣ م.
- [٣٥] الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، حيدر آباد الدكن، ١٣٧٣ / ١٩٥٣ م.
- [٣٦] الراهرمزي، الحد الفاصل، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- [٣٧] روزنتال، فرانتس، التاريخ و تدوين التاريخ في الإسلام، ترجمه أسد الله آزاد، نشر آستان قدس رضوي، مشهد، ١٣٦٨ ش.
- [٣٨] السمعاني، أبوسعبد عبد الكريم بن محمد، الأنساب، تحقيق وتعليق عبد الله عمر البارودي، بيروت، ١٩٧٧ م.
- [٣٩] ———، أدب الإملاء والإستملاء، شرح و مراجعة سعيد محمد اللحام، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٩ / ١٩٨٩ م.
- [٤٠] سوازه، ژان، مدخل تاريخ شرق إسلامي، ترجمة نوش آفرين أنصاري، طهران مركز نشر دانشگاهي، ١٣٦٦ ش.
- [٤١] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن علي، تدريب الراوي، حققه و راجع أصوله عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٤٠٩ / ١٩٨٩ م.
- [٤٢] الطبري، محمد بن جرير بن رستم، المنتخب من ذيل المذيل، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٣٥٨ / ١٩٣٩ م.
- [٤٣] الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، تحقيق جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧، قم هـ.
- [٤٤] ———، اختيار معرفة الرجال، تصحيح وتعليق ميرداماد الاسترآبادي، السيد مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ١٤٠٤هـ.

- [٤٥] عزيزي، حسين، پرويز رستگار، يوسف بيات، الرواة المشتركون، بوستان كتاب، الطبعة أول، قم، ١٣٨٠ ش.
- [٤٦] العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى، كتاب الضعفاء الكبير، الدكتور عبد المعطي أمين قلعي، دار الكتب العلمية، الثانية، بيروت، ١٤١٨ هـ.
- [٤٧] سزگين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، التدوين التاريخي، تعريب محمود فهمي حجازي، راجعه عرفة مصطفى و سعيد عبدالرحيم، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، قم، ١٤١٢ هـ.
- [٤٨] فتحي عثمان، محمد، المدخل إلى التاريخ الإسلامي، دارالنفائس، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤١٢ هـ-١٩٩٢ م.
- [٤٩] الفضلي، عبد الهادي، أصول الحديث، مؤسسة أم القرى، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤٢١ هـ.
- [٥٠] القاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث، تحقيق محمد بهجة البيطار، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ/٢٠٠٦ م.
- [٥١] الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، تصحيح علي أكبر الغفاري، دارالكتب الإسلامية، الطبعة الخامسة، طهران، بلا تا.
- [٥٢] المتقي هندی، علاء الدين علي، كترالعمال، تصحيح وضبط الشيخ بكري وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩ م.
- [٥٣] المزّي، أبو الحجاج جمال الدين يوسف، تهذيب الكمال، تحقيق، ضبط، وتعليق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٤١٣ هـ/١٩٩٢ م.
- [٥٤] المقدسي، مطهر بن طاهر، البدء والتاريخ، مكتبة الثقافة الدينية، بلا تا.
- [٥٥] النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي الكوفي، رجال النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الخامسة، قم، ١٤١٦ ق.
- [٥٦] النسائي، السنن الكبرى، دكتور عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١/١٩٩١ م.
- [٥٧] النووي، محيي الدين بن شرف، شرح صحيح مسلم، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م.
- [٥٨] وكيع، محمد بن خلف بن حيان، أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت.
- [٥٩] الواقدي، محمد بن عمر المغازي، تحقيق مارسدن جونز، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩ م.
- [٦٠] اليعقوبي، أحمد ابن أبي يعقوب بن واضح، تاريخ اليعقوبي، مطبعة العربي، النجف، ١٣٥٨ ق.

پیوستگی منابع نوشتاری باروایات شفاهی در سه قرن نخستین هجری

حسین عزیزی^۱، سید اصغر محمودآبادی^۲، اصغر منتظرالقائم^۳، علی اکبر کجباف^۴

تاریخ دریافت: ۱۳۸۸/۱/۱۵

تاریخ پذیرش: ۱۳۸۸/۴/۲۲

«روایت شفاهی» و روش «اسنادی» صورت ادبی غالب بر کتابهای حدیثی، فقهی، رجال، تفسیری و بسیاری از منابع تاریخی و حتی ادبی نوشته شده در سده‌های نخست تاریخ اسلام است. چنین روشی در کنار این گزاره که عرب به سبب قوت حافظه، برای مدتی نیاز به ثبت مکتوب آموخته‌های خود نداشته باعث شده است تا شماری از نویسندگان، منابع این کتابها را صرفاً «روایات شفاهی» تلقی کنند. تحقیق حاضر در اجرای وظیفه شناخت منابع حدیث نگاری و تاریخ نگاریِ روایی با استناد به شواهدی که تشریع سنت کتابت در عصر نبوی، رونق آن در عصر صحابه و تابعین و نقش تاریخی کتابت در ضبط و ثبت میراث دینی - علمی مسلمانان را اثبات می‌کند و با عطف توجه به ابهامات و مشکلاتی که در حافظه عرب و حفظ آثار علمی سده‌های نخست به چشم می‌خورد، در صدد بررسی جوانب گوناگون این فرضیه است که همه یا بسیاری از روایات باقرائت، إملا و کتابت مستمر اساتید و دانشجویان به دست مؤلفان جوامع حدیثی و تاریخی رسیده‌اند. بنابراین میان روایات شفاهی و منابع مکتوب سده‌های نخست، پیوند و تعامل معناداری دیده می‌شود.

واژگان کلیدی: روایات شفاهی، روایات مکتوب، کتابت، حدیث نگاری، تاریخ نگاری

۱. دانشجوی دکتری گروه تاریخ دانشگاه اصفهان H.Azizi@litr.ui.ac.ir

۲. دانشیار گروه تاریخ دانشگاه اصفهان A.Mahmoudabd@litr.ui.ac.ir

۳. دانشیار گروه تاریخ دانشگاه اصفهان M0ntazer@litr.ui.ac.ir

۴. استادیار گروه تاریخ دانشگاه اصفهان kajbaf@litr.ui.ac.ir